

Distr.: General
14 December 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيّه رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، موجهة إليكم من إبراهيم الجعفري، وزير خارجية جمهورية العراق، بشأن التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد علي الحكيم
السفير
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

151215 151215 15-22010 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في الوقت الذي يحارب فيه العراق الإرهاب العالمي دفاعاً عن نفسه ونيابة عن دول العالم أجمع، ويخوض جيشه وقواته الأمنية المختلفة معارك مصيرية ضد كيان داعش الذي يسيطر على بعض المدن العراقية، وفي الوقت الذي يرحو فيه من دولة جارة حماية أمنه وسيادته ومساعدته في تلك الحرب.

في مساء يوم الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ قامت قوات عسكرية تركية تتألف من مئات الجنود وعدد من الدبابات والسيارات المصفحة باختراق حدود العراق المعترف بها دولياً، وتوغلت في أراضيه بعمق ١١٠ كيلومتراً، وتمركزت في ناحية بعشيقة قرب مدينة الموصل في شمال العراق، وذلك دون تنسيق أو تشاور مسبق مع الحكومة الاتحادية العراقية، مما يعد انتهاكاً صارخاً لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخرقاً لحرمة أراضي وسيادة الدولة العراقية التي تكفلها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تشدد على استقلال العراق وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه.

إن دخول القوات التركية في عمق الأراضي العراقية وبمعدات قتالية ثقيلة وعدد كبير من الجنود الأتراك يعد عملاً استفزازياً وينتهك أحكام القانون الدولي. وإن تلك التحركات العسكرية تعد تصرفاً عدائياً وفق ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

لقد شدد العراق في رسالته المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام (S/2014/440)، ورسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2014/691)، على أن تقديم المساعدة في مجالات التدريب العسكري والتكنولوجيا المتطورة والأسلحة الضرورية لمحاربة كيان داعش الإرهابي، يجب أن يتم وفقاً للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وباحترام الكامل للسيادة الوطنية والدستور العراقي، وبالتنسيق مع القوات المسلحة العراقية، واستناداً لذلك يرفض العراق ويعارض بشدة أي تحركات عسكرية في مجال مكافحة الإرهاب في العراق لم يجز التشاور بشأنها مع الحكومة الاتحادية العراقية وبدون موافقتها على تلك التحركات، ويدينها بأشد العبارات الممكنة.

وقد عمل العراق، ومن منطلق إيمانه بالحوار سبيلاً إلى حل المنازعات وحرصه على علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل مع تركيا، على احتواء الموضوع بالطرق الدبلوماسية والمحادثات الثنائية، لكن تلك الجهود لم تفلح في إقناع تركيا بسحب قواتها المحتلة للأراضي العراقية.

وبهذا الصدد، فإن العراق يدعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على حماية العراق وأمنه وسيادته وسلامة ووحدة أراضيه التي انتهكتها القوات التركية بتوغلها في الأراضي العراقية دون علم وموافقة الحكومة الاتحادية العراقية، وتطالب مجلس الأمن أن يأمر تركيا بسحب قواتها فوراً، وأن يضمن بكافة الوسائل المتاحة، الانسحاب الفوري غير المشروط إلى الحدود الدولية المعترف بها بين البلدين، وعدم تكرار تلك الخروقات ضد السيادة العراقية، التي تضر بالعلاقات الدولية وتعرض الأمن الإقليمي والدولي إلى مخاطر كبيرة.

ونحيطكم علماً بأن العراق يحتفظ بحقه الطبيعي، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بالدفاع عن النفس، واتخاذ الإجراءات الضرورية كافة لإنهاء هذا العمل العدائي وإيقاف التجاوزات التركية في الأراضي العراقية، التي تسيء إلى علاقات حسن الجوار، وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم الأشيقر الجعفري

وزير خارجية جمهورية العراق